قبل أربعة أيام من الإنتخابات النيابية والبلدية في موريتانيا

الحكومة تنهي آخر مشاوراتها مع الأحزاب السياسية والصراع يشتد بين المترشحين من الأحزاب والمترشحين المستقلين

نواكشوط ـ «القدس العربي»:

اشتد الصراع بين قطبي التنافس في الساحة السياسية الموريتانية قبل أربعة أيام من الإنتخابات البلدية والنيابية المتزامنة التي ستنظم في موريتانيا يوم الأحد المقبل.

والقطبان المتصارعان في هذا الإستحقاق هما المترشحون من داخل الأحزاب السياسية والمترشحون من مواقع مستقلة يرى البعض أنهم مدعومون من الحكومة الإنتقالية التي نفت ذلك.

وتتنافس في الانتخابات النيابية المقررة يوم التاسع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري 436 قائمة بينها 122 قائمة مستقلة و314 قائمة حزبية فيما تتنافس في الإنتخابات البلدية 1222 قائمة بينها 333 قائمة مستقلة و889 قائمة حزبية.

وتشهد مختلف المدن والقرى الموريتانية هذه الأيام حملات سياسية قوية فيما تنعقد التحالفات والمعاهدات بين مختلف الأطراف تحضيرا للإقتراع المنتظر. وتميزت حملة التيار الاسلامي في موريتانيا بأسلوب خاص تمنع فيه الموسيقى والأغاني ويستعاض عنها بالإبتهالات الدينية وبترتيل القرآن الكريم.

وفرض التيار الاسلامي الموريتاني الحجاب على ناشطات التيار وأقر الفصل بين الرجال والنساء في المهرجانات والتجمعات السياسية.

وأعرب السيد محمد جميل ولد منصور زعيم التيار الإسلامي في مؤتمر صحافي أمس عن ارتياحه لسير الحملة الانتخابية والأجواء التي تطبعها، داعيا المجلس العسكري الحاكم الى الاستمرار في نهجه الحالي من أجل مصلحة موريتانيا.

وقال في مؤتمر صحافي أمس ان بعض الخروقات لا تزال قائمة ومن ذلك محاولة البعض جر أئمة المساجد الى أتون السياسة والصراع الداخلي وإفراغ مؤسسة المسجد من محتواها الأساسي وجعلها طرفا في الصراع.

ويشارك التيار الإسلامي الموريتاني الذي منع من تأسيس حزب سياسي، لأول مرة بـ 64 لائحة في البلديات و16 لائحة في النيابيات.

وبينما يجري التحضير لانتخاب النواب أعلنت وزارة الداخلية الموريتانية أمس ان انتخابات مجلس الشيوخ ستجرى في الحادي والعشرين من كانون الثاني (يناير) القادم لتكون الإستحقاق الثالث في المسلسل الإنتخابي الجاري تنفيذه في موريتانيا منذ الثالث أغسطس 2005 والذي سينتهي في اذار (مارس) 2007 بانتخاب رئيس للجمهورية وتسليم السلطات لمؤسسات مدنية منتخبة.

وأكدت الوزارة «ان هيئة الناخبين المكونة من أعضاء المجالس البلدية مدعوة يوم 21 كانون الثاني (يناير) المقبل لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم 56 عضوا.

وأنهت الحكومة الموريتانية أمس الإثنين مشاوراتها مع ممثلي الأحزاب السياسية حيث تم الاتفاق على الآليات الكفيلة بانسياب عمليات التصويت في الـ19 نوفمبر الجاري وضمان نجاحها.

وأسفرت النقاشات عن وضع جملة من العناصر الضرورية لمساعدة المواطن الموريتاني على أداء واجبه الانتخابي بحرية تامة، بعيدا عن تأثير أي كان ووضع ضوابط لصلاحية عملية التصويت وتحديد حالات إلغاء التصويت. وجددت اللجنة الوزارية المكلفة بالتشاور مع الاحزاب التأكيد على ألا فرق بين المدنين والعسكريين وان أي وحدة عسكرية انتقلت من منطقة تصويتها لا يحق لها التصويت في منطقة أخرى وهو مطلب أساسي للأحزاب.

وأكدت اللجنة على أنه تم الحد بصورة كبيرة من السلطة التقديرية لرؤساء المكاتب ضمانا للشفافية.

وأشاد مسؤولو الأحزاب السياسية بحياد الإدارة الموريتانية وبالتنافس المسؤول الذي أبداه المرشحون للانتخابات النيابية والبلدية خلال الحملة الانتخابية.

وأشاد زعماء الأحزاب بتنظيم الإدارة وضبطها لنشاطات الحملة وحفظ الأمن بصورة أرضت الاطراف وطالبوا بالاستمرار في هذا النهج حتى نهاية الاقتراع.

وشمل البحث جميع القضايا التفصيلية المتعلقة بحيثيات الاقتراع وسلوك القائمين على مكاتب التصويت ودور المرشحين في هذا المجال.

وفي إطار التهيئة للإستحقاقات المقررة أعلنت وزارة الداخلية الموريتانية ان اربعة ملايين من نسخ بطاقة التصويت الموحدة قد بدأ توزيعها أمس على ألفين ومائتين وستة وثلاثين مكتب تصويت في عموم موريتانيا.

وأكدت الوزارة ان بطاقة التصويت هذه قد تم طبعها في بريطانيا بطريقة تجعلها غير قابلة للتزوير بكلفة 700 ألف يورو.

دعوات لابقاء المسجد خارج الصراع السياسي في موريتانيا

■ نواكشوط ـ اف ب: دعا مرشحون اسلاميون مستقلون للانتخابات التشريعية والبلدية المقررة في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) في موريتانيا الى الحفاظ على الطابع «الحايد والمقدس» للمساجد وعدم اقحامها في الحملة الانتخابية.

ودان جميل ولد منصور زعيم التيار «الاسلامي المعتدل» الذي يطلق على تنظيمه اسم «مجموعة الاصلاحيين الوسطيين» رغبة البعض «في اقحام المساجد في الحملة الانتخابية» التي بدأت في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) وتستمر اسبوعين.

وقال ولد منصور في مؤتمر صحافي «بعض اعضاء جمعية المساجد اعلنوا باسم هذه الجمعية دعمهم للائحة مستقلة. ندين ذلك ونعتبر ان المساجد ملك للجميع وانه لا ينبغي اقحامها في اللعبة السياسية».

وحث السلطات على التدخل لفرض احترام «الطابع المحايد والمقدس للمساجد وابقائها خارج المناظرات والمناورات السياسية».

واشاد ولد منصور بشفافية وحياد الادارة خلال سير الحملة الانتخابية غير انه اعرب عن اسفه لرفض السلطات الاعتراف بحركته كحزب سياسي.

واكد انتماء حركته الى «المدرسة المعتدلة للاخوان المسلمين» في مصر موضحا انه لا يعترف «بتجربتهم في الحكم لان لكل بلد خصوصياته».

واضاف انه في حال فوز الاسلاميين المعتدلين بـ «حضور فعال في البرلمان» فانهم سيطالبون بقطع العلاقات مع اسرائيل «العدو الصهيوني».

كما سيطالبون بتطوير علاقات الشراكة مع اوروبا «دون نسيان السعي لنوع من التعاون مع الولايات المتحدة».

وتتقدم هذه المجموعة الاسلامية بـ 64 لائحة في 216 بلدية و30 مرشحا لانتخابات البرلمان الذي يضم 95 نائبا.

وتمت دعوة حوالي 1,07 مليون ناخب موريتاني الى هذه الانتخابات المزدوجة، بحسب اللجنة الانتخابية.

جدل بين صحف جزائرية حول حقيقة صحة بوتفليقة ودواعي تأجيل الاستفتاء على الدستور

الجزائر ـ «القدس العربي» ـ من مولود مرشدي:

أثار منذ يومين الجدل بين صحيفة «الوطن» الناطقة بالفرنسية و«صوت الاحرار» الناطقة بالعربية على خلفية مقالات نشرتها الاولى حول تدهور جديد في صحة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتأجيل عرض مشروع الدستور الجديد على الاستفتاء العام.

وردت «صوت الاحرار» امس في مقال افتتاحي مطول على مقال لصحيفة «الوطن» واتهمتها بتعمد قراءة سياسية مشوهة لمعلومات حول تخلي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن تعديل مادة الدستور التي حددت عهد الرئيس باثنتين لا ثالث لهما وربطتها بصحة الرئيس.

واضافت الصحيفة المقربة من حزب جبهة التحرير الوطني انها ما كانت لترد على هذا المقال لولا انخراط «الوطن» في عملية استغلال سياسي فاحش لمقال صحافي.

وجاء رد «صوت الاحرار» تحت عنوان «صحافة الاماني تطارد خيوط الدخان» على مقال نشرته «الوطن» نهار الاحد واستندت فيه الى مقال للصحيفة الاولى اشارت فيه ان يكون تراجع صحة الرئيس هو الذي دفع به الى التخلي عن تعديل المادة المتعلقة بفتح العهدة الرئاسية لاكثر من اثنتين

واكدت «الوطن» في مقال على صدر صفحتها الاولى اول امس تحت عنوان «لا دخان بدون نار» الى ان احتمال تدهور صحة الرئيس هي التي دفعت به الى تأجيل عرض الدستور لاستفتاء عام قصد تعديله قبل نهاية العام الجاري.

واضافت ان شكوكا تحوم حول قدرة الرئيس الصحية للاضطلاع بمهامه ومسؤولياته، واكدت ان هذه الاحتمالات اكدتها مصادر مسؤولة دون ان تحدد هويتها.

واستندت (الوطن) في بناء احتمالات موضوعها الى مقال نشرته «صوت الاحرار» صباح السبت واشارت فيه الى ان «بعض المراقبين يرجعون تراجع الوضع الصحي للرئيس بوتفليقة مؤخرا وراء تخليه عن فكرة تعديل المادة المتعلقة بفتح العهدة الرئاسية لاكثر من اثنتين مثلما هو موجود في الدستور الحالي».

واعابت صحيفة «صوت الاحرار» على «الوطن» سعيها لاعطاء مصداقية لموضوعها بالاشارة الى ان الصحيفة «المصدر» مقربة من حزب جبهة التحرير الوطني وايضا محاولة جعل صوت الاحرار ناطقة باسم فئة او مجموعة تقف ضد الرئيس.

واضافت في مقال مطول على صدر صفحتها الاولى ان الاعتماد على استنتاجات خاطئة لاعادة احياء موضوع قديم (الوضع الصحي للرئيس بوتفليقة) يشير الى تراجع خطير في مستوى بعض المنتسبين للمهنة.

واتهمت «صوت الاحرار» صحيفة «الوطن» باستغلال موضوعها الذي جاء تحت عنوان «تعديل الدستور دون فتح العدة الرئاسية» للعودة الى مسألة صحة الرئيس وقد اقتنصت هذه الفرصة النادرة لفتح ملف بقيت مولعة به منذ ان خضع الرئيس لعملية جراحية نهاية العام الماضي بمستشفى فال دوغراس العسكري الفرنسي.

وكان رئيس الحكومة السابق احمد اويحيى نفى في حصة اذاعية اول امس أي تراجع في صحة الرئيس بوتفليقة او ان يكون تأجيل موعد اجراء الاستفتاء على الدستور له علاقة بهذا الامر. واكد اويحيى ان الاف الجزائريين عاينوا بأنفسهم الصحة الجيدة التي كان يتمتع بها الرئيس يوم عيد الفطر او بمناسبة احياء الذكرى الثانية والخمسين لاندلاع ثورة التحرير الجزائرية سنة 1954 حيث استقبل شخصيات واعضاء السلك الدبلوماسي وجمعيات المجتمع المدني لساعات طويلة. وكانت العديد من الاطراف تساءلت عن السر الذي جعل الرئيس بوتفليقة يؤجل عرض الدستور المعدل على الاستفتاء العام اربعة اشهر فقط بعد ان كان اعلن بمناسبة ذكرى استقلال الجزائر في الخامس تموز (يوليو) الماضي عن اجراء هذا التعديل.

وقلل رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم من اهمية هذا التأجيل واكد ان مشروع الدستور الحالي سيكون خلال الثلث الاول من العام القادم وارجع التأجيل الى اولويات الرئيس بوتفليقة. وبينما قال اويحيى ان صياغة نص باهمية الدستور تستدعي اسابيع اخرى اضافية.

الدرك الجزائري يريد اقامة مراقبة الكترونية على الحدود

■ الجزائر ـ اف ب: نقلت وكالة الانباء الجزائرية الرسمية امس الاثنين عن مسؤول امني رفيع المستوى ان الدرك الجزائري يستعد لاقامة مراقبة الكترونية على الحدود الجزائرية.

واوضح المسؤول ان الرقابة الالكترونية للحدود ستقوم على مجموعة من اللاقطات تتيح تمرير المعلومات بشكل فوري الى قيادات متحركة يمكنها من التدخل لملاحقة اي مشبوهين محتملين.

واضاف ان مشروعا ثانيا مكملا «للشبكة الوطنية الموحدة للمعلومات والاتصالات» سيقام في 2010 وسيتم ربط هذه الشبكة بكافة كتائب الدرك الوطني الجزائري.

وبفضل هذه الشبكة سيكون بامكان قاضي تحقيق الاستماع الى مشبوه بالصورة والصوت انطلاقا من اي مكان في الجزائر.

كما ستتيح الشبكة للدرك التثبت على اي حاجز مراقبة، من هوية المشبوه والاستعلام على الفور عن احتمال مشاركته في عمل مخالف للقانون.

وتواجه الجزائر التي تملك حدودا شاسعة خاصة من الجهة الصحراوية الجنوبية عصابات التهريب للاغذية والمحروقات والمخدرات علاوة على تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

بريطانية تقود حملة لاثبات براءة زوجها المتهم بالارهاب

■ لندن ـ يو بي أي: شنت بريطانية في العقد الخامس من العمر اعتنقت الديانة الإسلامية وتزوجت من جزائري مشتبه بضلوعه بأعمال ارهابية حملة لإثبات براءة زوجها.

وترفض السلطات البريطانية الكشف عن هوية الجزائري وتعرفه بحرف (بي).

وكانت السلطات البريطانية تحتجزه في السجن قبل أن تخلي سبيله وتضعه رهن أوامر التحكم المتشددة التي تجعله قيد المراقبة الدائمة ولا تسمح له بمغادرة منزله أكثر من ثلاث ساعات في اليوم، كما أنه يعد واحداً من بين 27 مواطناً أجنبياً تحتجزهم في ظروف مختلفة بعد ان اتهمتهم بإقامة صلات مع تنظيم القاعدة وتريد ترحيلهم الى بلادهم لاسباب امنية.

وأبلغت البريطانية المتقاعدة التي تسمي نفسها فرزانة هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) امس الإثنين «ان زوجها ليس إرهابياً وأنها متأكدة 100% من براءته»، مشيرة الى انها «صُدمت من طريقة تعامل عائلتها معها بعد زواجها من الجزائري والتي اتهمتها بالزواج من ارهابي فيما تسعى هي الى اقناعها بأن زوجها ليس كذلك».

وقالت فرزانة ان مراسيم زواجها تمت على الطريقة الإسلامية عبر الهاتف بسبب القيود المفروضة على زوجها والتي تحصر تحركاته ضمن دائرة قطرها ميل واحد ومنعته بالتالي من الذهاب الى المسجد لعقد قرانهما هناك «وسألت عبر الهاتف ما إذا كنت أرغب الزواج منه فأجبت بالطبع».

واضافت انها عانت من الإنتهاكات بعد زواجها وتعرضت للضرب بعد إرتدائها النقاب.

ومن المقرر ان تنظر محكمة الإستئناف الخاصة بقضايا الهجرة بقضية الجزائري (بي) العام المقبل.

قوبلت بفتور في الصحافة الجزائرية

ساركوزي في الجزائر في زيارة تهدف الى احياء الحوار السياسي بين البلدين بشأن الامن والهجرة

الجزائر ـ من حسن زيناتي:

وصل وزير الداخلية الفرنسي نيكولا ساركوزي امس الاثنين الى الجزائر في زيارة تستغرق يومين تهدف الى احياء الحوار السياسي بين البلدين غير انها تقابل بفتور في الصحافة الجزائرية.

وصل وزير الداخلية الفرنسي نيكولا ساركوزي امس الاثنين الى الجزائر العاصمة في زيارة رسمية تستمر يومين

وكان في استقباله نظيره الجزائري يزيد زرهوني على ما افاد صحافي وكالة فرانس برس. وقال الوزير الفرنسي لدى وصوله مطار هواري بومدين الدولي «اتيت كصديق. وهذه الزيارة اوليها الكثير من الاهمية».

وردا على سؤال بشأن احتمال تخفيف القيود على منح التأشيرة للجزائريين الراغبين في زيارة فرنسا قال ساركوزي «اذا ما قلت كل شيء الآن لن يبقى شيء» يقال لاحقا مضيفا «ارغب في الابقاء على جدوى الزيارة».

وتخضع تأشيرات الجزائريين لدخول فرنسا الى «مشاورات» مسبقة مع شركاء فرنسا في فضاء شينغن. وتعتبر الجزائر ان هذا الاجراء الذي لا يطبق على مواطني تونس والمغرب «تمييزيا» وتطالب بالغائه. وردا على سؤال حول ما ينتظره من الجزائر قال ساركوزي «لم آت منتظرا شيئا من الجزائر».

واضاف «ان الجزائر بلد كبير. وفرنسا بلد كبير. وعلينا التحدث في جو من الثقة والصداقة كدولتين حرتين مستقلتين وتحترمان بعضهما البعض».

وتغاضى عدد من الصحف الوطنية الواسعة الانتشار الصادرة بالعربية والفرنسية عن هذه الزيارة او اكتفى بالاشارة اليها في صفحاته الداخلية.

ولم تخصها صحيفة المجاهد الحكومية سوى بخبر مقتضب في صفحتها الثالثة عشرة فيما عنونت صحيفة (الوطن) المستقلة صفحتها الاولى «مهمة ساركوزي المستحيلة». كما عنونت صحيفة (لا تريبون) «فلتعترف فرنسا بجرائمها الاستعمارية».

وصدرت صحيفة «الشروق» الناطقة بالعربية تحت عنوان لاذع «ساركوزي يبدأ حملته الانتخابية في الجزائر» فيما تساءلت صحيفة «لو كوتيديان دوران» في صفحتها الاولى ما اذا كان ساركوزي يزور الجزائر بصفته وزيرا للداخلية ام مرشحا للانتخابات الرئاسية المقررة العام المقبل. وكتبت الصحيفة «اي ساركوزي من الاثنين في الجزائر؟».

ويدور خلاف بين الجزائر وفرنسا حول ملف الاستعمار الشائك. وتتهم الجزائر باريس بارتكاب «جرائم» خلال الحقبة الاستعمارية (1830 ـ 1962).

وقال رئيس الحكومة الجزائرية عبد العزيز بلخادم ليل السبت الاحد خلال «منتدى التلفزيون» الجزائري عشية وصول ساركوزي «يجب ان تعترف فرنسا بالجرائم التي ارتكبتها في الجزائر». واضاف «ليس فقط لناحية عدد الضحايا ونهب الثروات ولكن ايضا لناحية الغاء الهوية الوطنية».

لكنه اكد ان بلاده مستعدة لاقامة «علاقات بين دولتين تتمتعان بالسيادة» مع فرنسا لما يخدم «المصلحة المشتركة» للبلدين. ووصف جيرار لونغي مستشار ساركوزي السياسي هذه المطالب الجزائرية بأنها «مؤسفة» في مقابلة اجرتها معه اذاعة «راديو جي» اليهودية الاحد. وقال لونغيه معلقا على تصريحات بلخادم «كلما صدرت تصريحات من هذه النوع تزداد الهوة وتتصاعد العنصرية واعتبر ذلك مؤسفا». واضاف المستشار «اتمنى ان يذهب نيكولا ساركوزي (الى الجزائر) ليقول هناك ان امام فرنسا والجزائر امورا يمكنهما القيام بها معا لكن ذلك يتطلب وقف حرب لم تعد قائمة منذ 44 عاما».

وادى الجدل الذي نتج عن مادة في القانون الفرنسي تتحدث عن الدور الايجابي للاستعمار اقرت في شباط (فبراير) 2005 وتم اسقاطها فيما بعد، الى ارجاء توقيع معاهدة صداقة بين فرنسا والجزائر الى اجل غير مسمى بعد ان كان مقررا في نهاية 2005.

وكان ساركوزي صرح الاحد الماضي لمجلة «جون افريك» ان «التقارب والمصالحة» يتطلبان «جهدا متبادلا» معتبرا ان «مسألة المعاهدة هي ايضا مسألة الذاكرة والندم». وقال انه «لطالما اعتقد ان الصداقة ليست بحاجة الى ان تنحت في حجر معاهدة».

وسيعلن ساركوزي الذي سيلتقي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبلخادم ونظيره يزيد زرهوني عن تليين اجراءات منح تأشيرات الدخول الى فرنسا للجزائريين.

نيكولا ساركوزي خلال زيارته المعبد اليهودي في الجزائر

ويخضع هؤلاء حاليا لآلية «المشاورات المسبقة «التي تفرض على فرنسا احالة طلبات التأشيرات على شركائها الاوروبيين في مجال شينغن، ما يجعل الرد على الطلبات يتطلب آجالا طويلة. وتعتبر الجزائر هذا الاجراء «تمييزيا» وتطالب منذ سنوات بالغائه.

كذلك تطرق الوزير الفرنسي مع محاوريه الجزائريين الى المسائل المرتبطة بالهجرة غير الشرعية ومكافحة الارهاب.

وزار سانت اوجين اكبر مقبرة مسيحية في العاصمة الجزائرية والتقى مساء الاثنين افراد الجالية الفرنسية في الجزائر. (ا ف ب)

محام: معتقلون سابقون في غوانتانامو يستأنفون حكما صادرا ضدهم بالمغرب

■ الرباط ـ رويترز: قال محام بارز امس الاثنين ان ثلاثة من المعتقلين السابقين في سجن غوانتانامو سيستأنفون الحكم بالسجن الذي قضت به احدى المحاكم المغربية بحقهم.

واعرب خالد الشرقاوي رئيس المركز المغربي لحقوق الانسان عن دهشته للحكم قائلا ان الثلاثة أبرياء طالما ان الولايات المتحدة أفرجت عنهم ولانهم لم يرتكبوا اي جريمة على الاراضي المغربية.

وقال مسؤولون في محكمة ان محكمة الجنايات في سلا قضت يوم الجمعة على محمد سليماني بالسجن خمس سنوات والسجن ثلاث سنوات على كل من محمد والي ونجيب حساني.

وأدانت المحكمة سليماني المحتجز حاليا بتهمة تشكيل «عصابة اجرامية» والانخراط في جماعة غير مشروعة والاشتراك في تجمعات غير مصرح بها. أما والي وحساني وهما مطلقا السراح انتظارا لاستئناف الحكم فأدانتهما المحكمة بالتزوير في أوراق رسمية.

وكانت الولايات المتحدة سلمت الثلاثة الى المغرب وهو حليف وثيق للولايات المتحدة في حربها المعلنة ضد الارهاب قبل عشرة أشهر عقب اطلاق سراحهم من معتقل غوانتانامو في كوبا.

وقال المحامي البارز وعضو البرلمان مصطفى الرميد انه لا يستطيع تبرير ما اعتبره تناقضا صارخا بين قرار حبسهم في المغرب وبين قرار الولايات المتحدة الافراج عنهم ووصف القضية بأكملها بأنها غير منطقية.

وأوضح المحامي أن الثلاثة سيستأنفون الحكم هذا الاسبوع لكن الامر سيستغرق ثلاثة أشهر قبل أن تصدر المحكمة حكمها اما بتأييد الحكم السابق أو اعادة النظر فيه. ودافع مسؤول حكومي رفض الافصاح عن هويته عن المحاكمة والحكم الصادر عنها ووصفهما بأنهما عادلان.

مدريد تعزز من انفتاحها على العالم العربي والاسلامي من خلال الدعوة الى تفاهم أكبر مع الاسلام وضرورة إنشاء دولة فلسطينية

بعد الكشف عن تفكيك شبكة لتهريب الاسلحة من موريتانيا الى الصحراء

المغرب: تخوف من اعادة الاضطرابات الى الصحراء الغربية عن طريق هجمات مسلحة

مدريد ـ «القدس العربي» من حسين مجدوبي:

تعزز اسبانيا من سياستها العربية والاسلامية من خلال مبادرات أهمها الاستمرار في الترويج لمشروع تحالف الحضارات من أجل حوار دائم بين الغرب والاسلام، وكذلك الدعوة الى مؤتمر دولي حول السلام في الشرق الأوسط، مما يؤكد استمرار حدوث تغييرات جذرية في سياسة هذا البلد الأوروبي مما كان عليه الحال أيام حكومة الميني خوسي ماريا أثنار.

واستغل خوسي لويس رودريغيث ثابتيرو زيارته الرسمية الى تركيا التي انتهت أمس والاجتماع بنظيره التركي رجب أردوغان والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لكي يؤكد على أهمية مشروع تحالف الحضارات كآلية مهمة للتقريب بين الغرب والاسلام وتجاوز الأحقاد التاريخية.

وشكل لقاء المسؤولين الثلاثة مناسبة لتقديم المقترحات التي أعدتها لجنة دولية خاصة بتطبيق تصور مشروع «تحالف الحضارات» ونقله الى التعليم والتربية ووسائل الاعلام والتنصيص على الديمقراطية في العالم العربي والاسلامي ووضعية المرأة، شريطة أن تتم عملية الاصلاح والحوار مع احترام الخصوصيات وبعيدا عن مفهوم «إعطاء الدروس» التي تسيطر على عمل الغرب تاريخيا. وشدد ثابتيرو على ضرورة التسامح واعتبر ان «اسبانيا قدمت مثالا يحتذى به في هذا الشأن، فرغم دعوات الانتقام بعد تفجيرات 11 اذار (مارس) في مدريد (خلفت مقتل 191 شخصا) تحلى الاسبان بالسلام».

ويتعرض ثابتيرو لهجمة حقيقية من طرف اليمين الاسباني السياسي والثقافي على حد سواء الذي ينتقده لما يصفه بالمبالغة في التقرب من المسلمين على حساب مبادئ الغرب وثقافته ودفاعه على انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي رغم تقرير المفوضية الأوروبية الذي يبطئ من عملية الانضمام في ظل ما تصفه بغياب إصلاحات سياسية جذرية.

وعلاقة بالنقطة الخاصة بالشرق الأوسط، أكد وزير الدولة المكلف بالشؤون الأوروبية في حكومة مدريد ألبيرتو نافارو أمس الاثنين أن اسبانيا تعتقد أن الوضع في الشرق الأوسط «يتدهور بشكل كبير» وان الاتحاد الأوروبي مطالب بتقديم مبادرة سلام. وتابع في تصريحات من بروكسيل نقلتها الاذاعة الوطنية ان «اسبانيا تعتقد أنه لا يمكن الاستمرار في هذا الوضع المتدهور وان الاتحاد الأوروبي عليه تقديم مبادرة سلام خاصة وأن الوقت مناسب في أعقاب نتائج الانتخابات التشريعية الأمريكية»، وذلك في اشارة الى ان واشنطن كانت تعرقل أي دور للاتحاد الأوروبي وتنفرد بجميع المبادرات وان الوقت الراهن يعني ضعف كبير للرئيس جورج بوش بعدما فقد السيطرة على الكونغرس وبالتالي تقديم عدد من المبادرات دون أن تعترضها عرقلة كبيرة من طرف الأمريكيين.

وأوضح «الاتحاد الأوروبي مطالب بإرسال خطاب أو إشارة الى الشرق الأوسط لصالح السلام والحوار والتعاون وهو ما ميز تاريخيا موقف الاتحاد الأوروبي، وهذه الاشارة يجب ان تشمل سورية وإيران لتدشين الحوار من أجل السلام في المنطقة».

ويذكر أن اسبانيا تعمل من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في مدريد شبيه بمؤتمر 1992 وبدأت مباحثات ومشاورات مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية والولايات المتحدة والأمم المتحدة إضافة الى قوى دولية أخرى مثل روسيا من أجل هذا الهدف. وكانت قد احتضنت منذ أسبوعين لقاء لوزراء خارجية البحر الأبيض المتوسط في أليكانتي الذي وضع أسس وتصور المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

تبدي الاوساط المغربية تخوفها من اعادة الاضطرابات الى الصحراء الغربية مرفقة بهجمات مسلحة يشنها ناشطون صحراويون مؤيدون لجبهة البوليزاريو.

وتحدثت مصادر اعلامية مغربية عن رسائل / توجيهات بعثها محمد عبد العزيز زعيم جبهة البوليزاريو الى الشباب الصحراوي بالاستعداد لشن حملات تصعيدية ضد المؤسسات المغربية في المدن الصحراوية في وقت قالت المصادر ان السلطات المغربية في مدينة الداخلة فككت شبكة لتهريب الاسلحة من موريتانيا الى الصحراء.

وقالت صحيفة (الصباح) ان محمد عبد العزيز بعث برسائل الى ناشطين صحراويين معتقلين في سجن القنيطرة على خلفية تفجيرات استهدفت الحزام المطاطي لنقل الفوسفات من مناجم بوكراع الى ميناء العيون ورسائل اخرى الى معتقلين صحراويين على خلفية اضطرابات عرفتها مدينة العيون منذ ايار (مايو) 2005.

وقالت الصحيفة ان هؤلاء المعتقلين شنوا اضرابا عن الطعام فور استلامهم الرسائل، واقترحت الصحيفة ان الرسائل تضمنت اشارات مشفرة تمكن المعتقلون الصحراويون من فكها.

ودعا زعيم جبهة البوليزاريو في رسائله الناشطين الصحراويين المعتقلين الى «العودة الى الاضرابات البطولية عن الطعام» وحذرهم من محاولات السلطات المغربية كسر شوكة المقاومة بأساليب جديدة مثل تشجيع الشباب الصحراوي على الهجرة السرية كما دعا الناشطين الصحراويين الى احياء ذكرى وفاة الناشط حمدي لمباركي السالك محجوب الذي لقي حتفه على يد الشرطة المغربية في وقت سابق من العام الماضي.

وقالت صحيفة (العلم) ان الاجهزة الامنية المغربية اعتقلت في مدينة الداخلة كبرى حواضر اقليم وادي الذهب عضوا في شبكة متخصصة في تهريب السلاح من موريتانيا الى المغرب وضبطت معه قطعتي سلاح من نوع فال.

واضافت ان المعتقل الذي لم تذكر اسمه او تحدد هويته ومعه معتقلون اخرون مغاربة وموريتانيون اعترفوا في التحقيق ان العملية التي ضبطت كانت الخامسة من نوعها.

واشارت الصحيفة الى ان منظمات المجتمع المدني بالداخلة حذرت سابقا من دخول الاسلحة نظرا لضعف وسائل المراقبة بين الحدود الموريتانية المغربية.

من جهة اخرى أكد مسؤول اسباني أن بلاده تدعم موقف الأمم المتحدة الرامي الى إيجاد «حل عادل، نهائي ومقبول من الأطراف» لنزاع الصحراء الغربية. وقال مانويل تشافيز رئيس حكومة الأندلس في تصريحات نشرت امس الاثنين بالرباط ان الامر يتعلق «بالتزام من رئيس الحكومة الإسبانية ووزيره في الشؤون الخارجية ميغيل أنخيل موراتينوس الذي لا يمكن ان ينتابنا أدنى شك في التزامه الشخصي والسياسي من أجل المساهمة في التوصل الى حل من شأنه ان يضع حدا لهذا النزاع الذي طال أمده، والذي ليس في مصلحة أي أحد».

وأضاف المسؤول الأندلسي ان «الحكومة الإسبانية، وبدعم من حكومة الأندلس، التي تهتم بشكل خاص بإيجاد حل لعدة أسباب، تنطلق من القاعدة التي مفادها أنه وحدها صيغة، تحترم الشرعية الدولية وتكون مقبولة من جميع الأطراف التي تعترف بهم الأمم المتحدة، قد يحالفها النجاح».

واعتبر شافيز ان «المشاكل الناجمة عن الهجرة غير الشرعية تتجاوز الإطار الإسباني ـ المغربي»، مشيرا الى ان هذه الظاهرة أخذت «أبعادا عالمية».

وقال ان «ظاهرة قوارب «الكايوكو» بجزر الكناري دليل على ضرورة تبني مواجهة شمولية لتحد ذي طابع شامل».

وأوضح ان «المغرب، الذي يتدفق على ترابه مهاجرون سريون من بلدان افريقيا جنوب الصحراء، يمثل مع إسبانيا وخاصة الأندلس، لأسباب بديهية الخطوط الأولى لظاهرة الهجرة التي لها العديد من الأوجه الايجابية ولكن أيضا العديد من المخاطر والسلبيات».

وأكد ان هذه الوضعية «تتطلب أن نواجه عن طريق تدبير جذري هذا التحدي الكبير الذي لا يمكن ترك أبعاده الانسانية والسياسية جانبا»، مشيرا الى ان «تدبيرا جذريا يمر بالضرورة عبر التعاون في التنمية، والاتفاقيات مع البلدان الأصلية وتلك التي يعبر منها المهاجرون ومراقبة الحدود وزجر المافيات والتحكم في تدفق الهجرات التي ستكون الاقتصاديات الأوروبية في حاجة إليها».

من جهة اخرى اعلن مصدر أمني بجزر الكناري ان الحرس المدني الاسباني اوقف مجموعة تتكون من 17 مهاجرا مغربيا غير شرعي وصلوا فجرا الى سواحل جزيرة كناريا الكبرى على متن قاربين.

واوضح المصدر ذاته ان دورية للحرس المدني رصدت المجموعة الأولى المكونة من 10 أشخاص عندما كان أفرادها تائهين بالمنطقة الجنوبية للجزيرة. وبعد ساعة على عملية التوقيف الأولى، رصدت عناصر الحرس المدني مجموعة اخرى تتكون من سبعة مهاجرين بمنطقة أريناغا جنوب شرق لاس بالماس.

وأوضح الحرس المدني ان الموقوفين السبعة وصلوا على متن قارب الى شاطئ فارغاس جنوب لاس بالماس، مشيرا الى ان القاربين كانا يقلان حوالي 30 مهاجرا.

وأضاف المصدر ذاته انه تم اقتياد المرشحين للهجرة السرية الـ17 إلى مراكز الحرس المدني للتحقيق معهم، في حين تتواصل عملية البحث المكثف بالمنطقة عن باقي المهاجرين السريين.

وكانت السلطات الاسبانية قد اوقفت يوم الجمعة الماضي 21 مهاجرا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء عندما كانوا يحاولون الوصول إلى سواحل تنيريفي. وحسب المصادر الامنية الاسبانية فإن ما مجموعه 28 ألف و890 مهاجرا سريا تمكنوا منذ بداية السنة الجارية من الدخول إلى جزر الكناري على متن قوارب تقليدية الصنع قادمين من سواحل إفريقية.